

Distr.: General  
18 May 2011  
Arabic  
Original: English/French



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٥٣٩، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بتعزيز حوارهم مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويكرر تأكيد أن التحديات التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية وهي بصدد دخول مرحلة إحلال الاستقرار وتوطيد السلام تتطلب إقامة شراكة استراتيجية مع الأمم المتحدة، بما في ذلك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للنهج البناء الذي تتبعه السلطات الكونغولية ويرحب به، كما يرحب بالجهود التي تبذلها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذا الصدد.

"ويشدد مجلس الأمن على أهمية أربع قضايا رئيسية لتحقيق الاستقرار في البلد: السلام والأمن، والانتخابات المقبلة، والحوكمة وبناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية.

"ويرى مجلس الأمن أن حالة السلام والأمن إجمالاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تحسنت في السنوات الأخيرة. وهو يقر بنتائج الإجراءات المتخذة للتصدي لتهديد الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية، ولا سيما التقدم المحرز ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بوسائل منها عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. ويشدد مجلس الأمن على أنه لا تزال هناك تحديات أمنية كبيرة، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومقاطعة أورينتال. ويعرب المجلس عن قلقه بشأن الصعوبات التي ما فتئت



تعرض عملية إدماج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتقدم المحدود الذي أحرز في مجال إصلاح قوات الأمن، التابعة للجيش والشرطة على حد سواء. ويهيب المجلس بالسلطات الكونغولية أن تعجل باعتماد الإطار القانوني اللازم وأن تنفذ رؤيتها على المدى البعيد لدور وهيكل الجيش والشرطة، ويشجع بقوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والشركاء الدوليين على توفير الدعم المنسق لهذه الإصلاحات.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار ارتفاع مستويات العنف، ولا سيما العنف الجنسي، وانتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين، مما يؤثر في معظم الأحيان على النساء والأطفال، بما في ذلك استخدام الأطفال وتجنيدهم من قبل أطراف النزاع، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلد. ويكرر الإعراب عن بالغ قلقه إزاء استمرار أنشطة جيش الرب للمقاومة. كما يدعو إلى وضع حد فوري للهجمات التي تشنها ضد السكان المدنيين كل الجماعات المسلحة. ويدين المجلس جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الانتهاكات التي يرتكبها بعض عناصر قوات الأمن الكونغولية. ويرحب المجلس بالتقدم المحرز في المحاكمات التي تمت مؤخرا بعد الحوادث التي وقعت في فيزي وغيرها من القضايا. ويعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى محاكمة عاجلة لجميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، ويحث السلطات الكونغولية على أن تنفذ الاستجابات الملائمة لمواجهة هذا التحدي، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك في واليكالي. كما يحث الحكومة الكونغولية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة، بما فيها كفالة حسن السلوك من جانب قواتها المسلحة امتثالاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بغرض تسهيل عودة اللاجئين والمشردين.

”ويحيط مجلس الأمن علماً مع الاهتمام بالجدول الزمني الانتخابي الذي قدمته السلطات الكونغولية، ويحث الحكومة الكونغولية وكذلك كافة الأطراف المعنية على أن تكفل تهيئة بيئة تفضي إلى إجراء عملية انتخابية تتسم بالموثوقية والشمول والشفافية والسلم وحسن التوقيت والحرية والتراخية. ويعرب عن شكره لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمجتمع الدولي على ما يقدمانه حتى الآن من دعم، ويشجع على استمرار تقديم الدعم. ويشير مجلس الأمن إلى أن كفالة حرية التعبير وحرية التحرك لجميع المرشحين، وكذلك للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والجهات الفاعلة من

المجتمع المدني هو أمر في غاية الأهمية. ويهيب المجلس بالحكومة وبجميع أصحاب المصلحة الكونغوليين أن يفوا بمسؤولياتهم في هذا الصدد، ويهيب كذلك بالبعثة أن تدعم هذه الجهود، لا سيما عن طريق المساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام، والحوار المعزز والمنتظم مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة عن طريق لجنة الشراكة الانتخابية، والمتابعة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. ويهيب المجلس كذلك بالبعثة وبجميع الجهات الفاعلة الدولية ذات الصلة أن تدعم بشكل سريع تدريب الشرطة الكونغولية، ويهيب بالجهات المانحة أن توفر الدعم من أجل تجهيز الشرطة. ويطلب المجلس إلى الأمين العام إبقائه بشكل منتظم على علم بالعملية الانتخابية، بما في ذلك فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه البعثة إلى هذه العملية.

”وفيما يتعلق بالحكومة وبناء المؤسسات، يشدد مجلس الأمن على ضرورة إحراز تقدم سريع في ما يتعلق بالإصلاح القضائي ودعم المحاكم المحلية، من أجل كفالة تحقيق سيادة القانون وتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، يلاحظ المجلس اهتمام السلطات الكونغولية بإنشاء محاكم مختلطة متخصصة للنظر في الانتهاكات الجسدية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واستكمال ذلك بتعاون السلطات القائم مع المحكمة الجنائية الدولية. ويهيب المجلس بالبعثة وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية أن تدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الكونغولية في هذه الميادين، وأن تساعد في استعادة الخدمات الأساسية، ومنها إمكانية اللجوء إلى القضاء، وإمكانية استخدام الطرق، والبنية الأساسية ذات الأولوية في مجال الصحة والتعليم، والبنية الأساسية الأمنية، وذلك في كافة أنحاء البلد، لا سيما في المناطق المتضررة بالنزاعات.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية التنمية الاقتصادية من أجل كفالة الاستقرار وتوطيد السلام على المدى البعيد. وهو يشدد على إيلاء اهتمام خاص إلى تمكين المرأة ومشاركتها في الاقتصاد، وإيجاد فرص عمل للشباب، وإعادة إدماج قدامى المحاربين. ويؤكد أيضا على الحاجة للمزيد من التقدم في ضمان أن تكون التجارة بالموارد المعدنية قائمة على ممارسات إدارية سليمة للاقتصاد، وبالتالي تنسم بالشفافية والتراهة واحترام القانون. ويشير المجلس إلى أنه يجب إيلاء اهتمام عاجل لتهيئة بيئة مواتية تجذب الاستثمارات من القطاعين العام والخاص اللازمة من أجل معالجة الاحتياجات من المواد الغذائية والبنية الأساسية والطاقة. ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن التعاون الإقليمي مع البلدان المجاورة ينبغي أن يكون له دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

”ويهب مجلس الأمن بالمجتمع الدولي، والاتحاد الأفريقي، وبجميع المنظمات ذات الصلة على الصعيد دون الإقليمي أن تواصل المشاركة في دعم جهود تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في مجالات ترسيخ الأمن ومكافحة الاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الطبيعية، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية“.

---